

تقرير

تجاذب تركي - روسي حول ليبيا قوات حفتر تصعد هجوما

أطلقت قوات المشير خليفة حفتر، مساء أول من أمس، حملة غارات جوية مكثفة، توغدت بمواصلتها مالم تسحب «الوفاق» مقاتليها من الجبهات. ضي غضون ثلاثة أيام، بموازاة ذلك، تواصلت تركيا إرسال شحنات الأسلحة إلى ليبيا، وتسعى ضي الوقت نفسه إلى إيجاد تفاهم حول الملف مع روسيا، التي فتحت بدورها خطّ تواصل مع «الوفاق» عبر الرئيس الليبشاني

عقدت حكومة «الوفاق» في طرابلس، أول من أمس، اجتماعاً استثنائياً لمجلس الوزراء، تمّ خلاله إعلان تفعيل مذكرة التفاهم الأمني والعسكري الموقعة مع تركيا نهاية الشهر الماضي، وبحلول الليل، أطلقت قوات المشير خليفة حفتر حملة جوية استهدفت تحديداً مدينة مصراتة، وشملت حوالي 14 هدفاً، وقالت قوات حفتر، في بيان،

«مواقع عسكرية يتم استخدامها لتخزين الأسلحة والمعدات العسكرية النركمة»، مضيفاً إن استهداف المدينة «سيتواصل يومياً دون انقطاع وبشكل مكثف... نهياراً ولبلاً، إذا لم تسحب (الوفاق) ميليشياتها من طرابلس وسرت خلال 3 أيام كحدّ أقصى، واعداً بالآ يدم استهداف المدن المحسحين من الجبهات»، وتمثّل مدينة مصراتة الساحلية، التي تبعد حوالي 200 كيلومتر شرقي العاصمة، نقلاً عسكرياً وسياسياً؛ إذ إنها تحوي أقوى التشكيلات العسكرية (تسليحاً وخبرة وعداداً) التي تقاتل إلى جانب حكومة «الوفاق»، علاوة على تولي أبنائها

مواقع مهنة في الحكومة والمصرف المركزي ومؤسسة النفط، ويُنظر إلى مصراتة على أنها العنصر الأهم في صمود قوات «الوفاق»، لا فقط في جبهات العاصمة، بل كذلك في سرت التي تسيطر عليها تشكيلات تتبعها منذ دحر تنظيم «داعش» منها عام 2016.

لكن القصف الجوي لم يقتصر فقط على مصراتة، إذ شنتّ قوات حفتر، أمس، غارات على معسكرين جنوب مدينة زليتن (150 كيلومتراً شرقي طرابلس) وجنوب مدينة سرت (450 كيلومتراً شرقي طرابلس)، ومع أنها ليست المرة الأولى التي تُشنّ فيها غارات مكثفة في مدة زمنية وجيزة، إلا أنها تحصل هذه المرة رسائل سياسية أكثر شدة، ومن ذلك ما ورد في تصريحات المناطق باسم قوات حفتر في مؤتمر صحافي أمس عن «تحول المعركة من عملية عسكرية ضدّ الميليشيات، إلى جهاد مقدّس ضدّ الأتراك والخونة». هذه النزعة العدائية لبحور شرق ليبيا تجاه الوجود العسكري من تركيا، هي تعود إلى أعوام سابقة، لكنها تصاعدت تدريجياً، لتبلغ ذروتها مع



أعلنت «الوفاق»، تفصيل مذكرة التفاهم الأمني والعسكري الموقعة مع تركيا نهاية الشهر الماضي (أ ف ب)

توتر الأوضاع في شرقي المتوسط بين مصر وتركيا بعد توقيع الأخيرة مذكرة تفاهم مع حكومة «الوفاق» حول ترسيم المنطقة الاقتصادية الخالصة لكلّ بلد. يعني ذلك احتمال وجود مساهمة صربية في غارات اليومين السابقين، وخاصة أن الغارات تمت بطيران عمودي، فيما رصد حفتر من هذه الطائرات متهاك ومتناقض باستمرار، كما أن دقة تصويبه منخفضة، وسبق أن قصفت مصر مواقع في ليبيا في الأعوام الماضية، لكن ذلك تمّ في نطاق محدود، وفي سياق الردّ على

تنظيمي «داعش» و«القاعدة» الذين قتلا مواطنين مصريين أقباطاً، وهدّيا أسلحة استُخدمت في عمليات إرهابية داخل الأراضي المصرية. احتمال وجود مساهمة صربية في غارات اليومين السابقين، وخاصة أن الغارات تمت بطيران عمودي، فيما رصد حفتر من هذه الطائرات متهاك ومتناقض باستمرار، كما أن دقة تصويبه منخفضة، وسبق أن قصفت مصر مواقع في ليبيا في الأعوام الماضية، لكن ذلك تمّ في نطاق محدود، وفي سياق الردّ على

فلسطين

إسرائيلك تنتقم لـ«هيبتها» بقصف غزة

إصابة مختلفة خلال الجمعة الـ 85، وبينما أهدت «حماس» أن المسيرات ستتواصل، أعلنت «الهيئة العليا لمسيرات العودة» استمرارها بطابعها الشعبي، مشيرة إلى أنها ستعلن قريباً تفاصيل برنامج الغاليات لعام 2020، من ناحية أخرى، كشفت مصادر فلسطينية عن تمديد المنحة القطرية حتى آذار/ مارس المقبل مبدئياً، في وقت يسعى فيه رئيس المكتب السياسي لـ«حماس»، إسماعيل هنية، الموجود في قطر (قادمًا من ماليزيا)، إلى تمديد المنحة حتى نهاية العام المقبل، إضافة إلى زيادة دعم الكهرياء، ويُتوقع صرف دفعة جديدة من المنحة لـ 50 ألف أسرة خلال الأسبوع الجاري.

أبيض»، بيني غانتس، إلى رفض التعامل مع استمرار إطلاق الصواريخ من غزة كأنه «روتين»، مطالباً بتغيير المعادلة في غزة، والتوصل إلى قرار واضح يهدف إلى (توفير) الهدوء والأمن لسكان الجنوب وإعادة الأولاد إلى منازلهم». وردت «حماس» على ذلك بالقول إن «اعتماد الاحتلال سياسة الاستهداف الموحّه والمخوفاصل مع المقاومة وكثائب القسام، واستمرار ضرب وتدمير مقراتها وتهديد حياة الناس، لن يجلب له تحسناً... أثبتت التجربة أن مثل هذه السياسات الحماقة محظوظون استخدامها مع كتائب القسام، وفي سلسلة معاركه مع القسام لعيرة».

يسعى هيئة الموجود في الدوحة إلى تعديل المنحة القطرية لعام

دعا غانتس إلى رفض التعامل مع استمرار إطلاق الصواريخ من غزة كأنه «روتين» (أ ف ب)



وفي اليوم التالي لبثّ الغيل، استغلّ العدو سقوط صاروخين على مستوطنة «سيديروت» شمال القطاع لقصف فجرًا منشأة تابعة لسلاح التصنيع في «القسام» تُطلق عليها «السفينة»، غرب غزة، بأربعة صواريخ ثقيلة يبلغ وزن كلّ واحد منها، وفق مصادر في المقاومة، أكثر من 250 كلغ. واعتُبت ذلك بيوم قصف مواقع للمقاومة في عدد من المناطق بذيعة إطلاق قذيفة هاون على مستوطنات الغلاف، في المقابل، وأصلت فصائل المقاومة ضغط النفس أمام الاعتداءات التي بزرها الاحتلال بأنها ردّ على إطلاق صواريخ، في وقت اشتعلت فيه الاتصالات مع الوسطاء المصريين والأمميين لضمان الهدوء. إسرائيلياً، دعا رئيس حزب «أزرق

تقرير

«الجنائية الدولية» نحو التحقيق في جرائم الاحتلال

بما في ذلك القدس الشرقية، وغزة». كما حصّت القضاة على الفصل باختصاص المحكمة «من دون تأخير غير مبرّر» مشيرةً، في الوقت ذاته، إلى أنها لا تحتاج إلى طلب أيّ إذن من القضاة لفتح تحقيق، إذ ثمة إحالة سابقة تقدّمت بها فلسطين بعد انضمامها إلى المحكمة في 2015.



رُحبت «حماس»، بالقرار كخطوة في الاتجاه الصحيح تعكس انكشاف طبيعة الاحتلال الإسرائيلي، (أ ف ب)

الخطوة التي من شأنها أن تسهم في تقييد حركة الإسرائيليين؛ إذ يمكن لتحقيق شامل أن يقود إلى توجيه اتهامات في حقّ «أفراد»، اعتبر نتنياهو أنها تمثّل «يوماً ظلاماً للحقيقة والعدالة»، مكرراً الإشارة إلى أن هذا القرار يجعل من «المحكمة الجنائية الدولية» أداة سياسية، ضدّ كيان الاحتلال. وقال: «ليس للمحكمة ولاية قضائية في هذه القضية، فالمحكمة الجنائية الدولية لها سلطة فقط لنظر الالتزامات التي تقدّمها دول ذات سيادة، لكن لا وجود لدولة فلسطينية». وفي الاتجاه نفسه، أعلن المستشار القضائي لحكومة العدو، أفخياي منديلبي، أن «الموقف القانوني والمبدئي لدولة إسرائيل، غير العضو في المحكمة، هو أن المحكمة لا تملك صلاحية قضائية بالنسبة إلى إسرائيل، وأي نشاط فلسطيني في المحكمة ليس نافذاً قضائياً». في

تجنّح المحكمة الجنائية الدولية إلى فتح تحقيق شامل في «جرائم حرب محتملة ارتكبتها إسرائيل في حقّ الفلسطينيين، تشمل العدوان على غزة في عام 2014، ومعقول لمواصلته التحقيق في الوضع في فلسطين»، ولكن قبل فتح التحقيق، ستطلب بنسودة من المحكمة، ومقرّها لاهاي، أن تقرّر ما في الأراضي المشمولة ضمن اختصاصها بسبب «فراة الوضع القانوني والوقائع المرتبطة بهذه الحالة، والخلافات الشديدة حولها»، نظراً إلى أن إسرائيل ليست عضواً في «الجنائية»، شأنها في ذلك شأن حليفها الأميركية. وفي هذا السياق، أضافت: «سعت بشكل خاص للحصول على تأكيد أن الأرض التي يمكن ممارستها لاختصاصها عليها، والتي يمكنني أن أخضعها للتحقيق، تشمل الضفة الغربية

ورغبتة في التدخل، أو لطبيعة العلاقة بين طوكيو وواشنطن التي ترغب في أن تمرّر «الجزرة» باتجاه طهران عبر طوكيو. في هذا الإطار، ترددت، قبل الزيارة، بحسب الصحافة الإيرانية، معلومات حول إمكانية حصول اليابان على إعفاء خاص من العقوبات الأميركية على شراء النفط الإيراني. وفي حين نفى متحدث ياباني حكومي أن يكون اجتماع روحاني-إبي أمس قد تطرّق إلى مناقشة مشتريات النفط الخام، كان لافتاً نشر الرئيس الإيراني عقب اللقاء تغريدة جاء فيها: «أزبح باي جهد يمكن أن يعزّر المعاملات الاقتصادية، وخاصة في قطاع الطاقة، ويزيد صادرات النفط». ترغب كل الأطراف في الدور الياباني الحيادي الذي فشلت أوروبا في أدائه، ما يزيد الكهونات في شأن جنوح تزايد نحو الاستفارة من القناعة اليابانية لتخفيف تكاليف التحالف الأمتنى على سارده من جهة، وإعطاء طهران إعفاء جزئياً من العقوبات طمعا في إقناعها بالمفاوضات أو على الأقلّ عدم المضى قدما في التحلل من الاتفاق النووي

«شب يلد» في طوكيو: هل يعفي ترامب اليابان من عقوبات إيران؟

وفيما من المقرر أن تبدأ عملية أمنية أوروبية لتأمين الملاحة في المنطقة الفشل الذريع لزيارة رئيس الوزراء الياباني، شينزو آبي، لطهران، حين رفض المرشد علي خامنئي تسلم رسالة يحملها الأخير من الرئيس الأميركي، دونالد ترامب. اليوم، تأتي زيارة روحاني لتصفيف، في الحد الأدنى، مؤشراً جديداً على جملة مؤشرات إلى جنوح أميركي إيراني نحو تخفيف التوتر، تجلّى في تبادل السجناء عبر القناة السويسرية، وتفعيل الوساطة العمانية بشأن اليمن. في تفاصيل الزيارة، شكّل «تخفيف التوتر» في وفق التصريحات العلنية، مرفقاً بشرح آبي للضيف الإيراني خطة أمنية مستقلة عن التحالف الأمتنى البحري الأميركي، لنشر قوات بحرية (دمرة وطائرات دوريات من طراز بي 3- سي لجمع المعلومات، في الشرق الأوسط، مصدر 90% من نفط اليابان.. في سبيل حماية السفن اليابانية. يأتي ذلك في وقت كثر فيه ترامب رغبته في إسهام الدول المستفيدة من التجارة عبر الخليج في حماية أمنه،

بمثن هو تخفيف التوتر والحصار نسبياً. في المقابل، قال روحاني أمس: «أتمنى أن تعمل اليابان ودول أخرى في العالم جاهدة للمساعدة في بقاء الاتفاق النووي». تصرّح يشي بتصلبّ إيراني بوجه الدعوات التي تبنتها طوكيو بعدم استمرار طهران بالتخفيف من التزاماتها بالاتفاق النووي في معرض ردها على الانسحاب الأميركي من الاتفاق. وهو ما يجعل الجميع ينتظر تراجعا إيرانياً عن «الخطوة الخامسة» في هذا الإطار بناء على فحوى الرسائل التي حملها آبي لروحاني في الزيارة، بما يشجّع على تخفيف التوتر أو ما يشبه الهدنة مرحلياً، في انتظار عودة المفاوضات المستعصية في هذه المرحلة.

روحاني، ارجع باي جهد يمكن أن يعزّر المعاملات الاقتصادية، وخاصة في قطاع النفط (أ ف ب)

